العلاقة بين الأمن الغذائي والعنف الحضري دراسة في الجغرافية السياسية

أ.م.د. عباس غالي داود الحديثي
أ.م.د. أعياد عبد الرضا عبدال ابراهيم
م.م. عبد الله علي كاظم
جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الانسانية / ابن رشد

المستخلص

يعد حجم السكان من اهم عناصر الدالة الاستهلاكية إذ إنّ عدم التوازن ما بين الاستهلاك من جهة والانتاج والموارد الانتاجية من جهة اخرى يمكن ان يقود الى تعثر خطط تحقيق الامن الغذائي. ان ارتفاع النسبة المئوية للنمو الحضري في العراق للمدة 1947–2011، يدل على ان الهجرة من الريف الى الحضر لازالت مستمرة بسبب تعثر السياسات وبرامج التنمية الزراعية. هذا، فضلا عن زيادة الطلب على الغذاء نتيجة تغير اسلوب الحياة الحضرية مما زاد من تعقيد مشكلة الامن الغذائي، ومن ثمَّ احتمال حدوث العنف. وقد اشار جالتونج Galtung الى ثلاثة اشكال من العنف كنتيجة للجوع والفقر على نطاق العالم منها العنف المباشر، والعنف غير المباشر، والعنف الثقافي. لذا فان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكثير من الدول ومنها العراق قد ينهار، بل ربما يعرَّض السلام العالمي للخطر بسبب عدم تحقيق الامن الغذائي في المناطق الحضرية.

المقدمة

لقد شهد نمو سكان الحضر ومنها العراق تطوراً سريعاً، الامر الذي قاد الى زيادة الطلب على الغذاء فضلا عن ذلك، فان ازدياد النمو السكاني قاد الى مزيد من التدهور البيئي ومما أثرَّ التحضر على استهلاك الغذاء لاسيما في المدن، إذ ظهرت علامات الجريمة والانحراف الاجتماعي لاسباب كثيرة منها ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب ارتفاع اسعار السلع الاساسية وعدم القدرة على تحقيق الامن الغذائي، إذ إن صعوبة الحصول

على الغذاء وبالكميات والنوعيات المطلوبة والضرورية للانسان وبالسعرات الحرارية اللازمة من شأنه ان يجعل العنف أمراً محتماً لاجدال فيه لإزدياد الاعتماد على الاستيراد ومما يزيد من التبعية الغذائية للخارج.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التطور السريع للنمو السكاني الحضري في المدن والتي اسهمت في ارتفاع اسعار السلع الاساسية الغذائية لازدياد الطلب على الغذاء فضلا عن عدم القدرة على تحقيق الامن الغذائي، الامر الذي يقود الى العنف الحضري، لازدياد الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتلبية الحاجة المطلوبة من الغذاء للسكان والذي يؤثر سلباً على الامن الوطني للدولة، لذا قد ينهار الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كعواقب لعدم تحقيق الامن الغذائي.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة بين الامن الغذائي والعنف الحضري في المدن ناتجة عن عدم القدرة على تحقيق الامن الغذائي. وان زيادة الانفاق الاستهلاكي على الغذاء في المدن يؤثر سلباً على قوة العراق وامنه الوطني، وقد يقود الى حوادث واضطرابات وعنف لعدم القدرة على الحصول على الغذاء بسهولة لازدياد تكاليف المعيشة.

هدف البحث:

يسعى البحث الى توضيح ازدياد النمو السكاني الحضري وتأثير ذلك على تحقيق الامن الغذائي الوطني في ظل ازدياد ارتفاع اسعار السلع الاساسية من الغذاء مما يؤثر سلباً على الاستقرار والامن الوطني للدولة والنتائج السلبية التي يتعرض لها السكان في حالة صعوبة الحصول على الغذاء الامر الذي يؤدي الى حدوث الاضطرابات والعنف كالذي حصل في مصر والسودان وغيرها.

أهمية البحث:

نظراً للأهمية التي تلعبها العلاقة بين الامن الغذائي والعنف الحضري في توضيح اثر ازدياد نمو السكان الحضر على الامن الغذائي، الامر الذي يستلزم تطوير الريف وتحسين مستوى لحضرية كي تساعد على تشجيع الايدي العاملة المخصصة للانتاج الزراعي، في زيادة الانتاجية فضلا عن توسيع برامج التنمية الزراعية من اجل ايقاف الهجرة من الريف الى الحضر.

المبحث الأول: نمو السكان والتحضر

نمو سكان العراق

يعد حجم السكان من أهم عناصر الدالة الاستهلاكية إذ إن عدم التوازن ما بين الاستهلاك من جهة والإنتاج والموارد الإنتاجية من جهة أُخرى يقود إلى تعثر خطط تحقيق الأمن القومي ومن ضمنه الأمن الغذائي ولمعالجة هذه المشكلة ذهبت بعض المجتمعات إلى تحديد النسل وأُخرى إلى تنظيم الاسرة وتركت مجموعة ثالثة من هذه الدول هذه المسالة للمواطن نفسه كما هو الحال في العراق، لكن ظهرت نسبة تكاثر عالية وغير متوازنة مع الوضع الاقتصادي تمثلت بنمو السكان على نحو اسرع من الإنتاج الزراعي ولهذا تظهر الفجوة الغذائية والعجز في السلع الغذائية الاستيراتيجية* المرتبطة بحياة الإنسان العراقي وبقائه.

شهد نمو السكان في العراق بصورته المطلقة تطورا سريعا ومتواصلا ومنتظما. ولم تتاثر الارقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم أو التراجع الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال مراحله الزمنية المتعاقبة، وهذا ما اكدته لنا النتائج الخمسة للتعدادات العامة للسكان التي أُجريت في العراق ابتداءً من اول تعداد عام 1947 وحتى اخر تعداد له عام 1997 ناهيك عن المسوح والتقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء عام 2003 حيث اشرت لنا البيانات الإحصائية ازدياد سكان العراق[1]. إذ بلغ عدد السكان في سنة 1947 حوالي (4.8) مليون نسمة، وارتفع إلى (6.3) مليون نسمة في سنة 1957 أي بمعدل نمو سنوي قدره (2.68%) للمدة 1947- 1957 ، ثم ارتفع بعدها إلى (12) مليون نسمة في سنة 1977 ، بمعدل نمو سنوي قدره (3.2%) للمدة 1957- 1977. ثم ارتفع في سنة 1987 إلى حوالي (16.3) مليون نسمة حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أي بمعدل نمو سنوي قدره (3.1%) للفترة 1977- 1987 ، ثم ارتفع إلى (22) مليون نسمة سنة 1997 حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان وبمعدل نمو قدره (3%) للفترة 1987- 1997، ثم ارتفع في سنة 2009 إلى (31.6) مليون نسمة حسب النتائج النهائية للحصر والترقيم أي بمعدل نمو سنوي قدره (3.0%) للفترة 1997- 2009[2].

ثم ارتفع في سنة 2010 إلى (32.4) مليون نسمة حسب تقديرات سكان العراق وبمعدل نمو سنوي قدره (3.2%) لعام 2010 ، فيما ارتفع في سنة 2011 إلى (33.3) مليون

نسمة حسب تقديرات سكان العراق وبمعدل نمو سنوي قدره (3.3%) لعام 2011. ينظر الجدول (1) شكل(1).

جدول (1) تطور اعداد السكان في العراق ومعدل النمو للمدة 1947– 2011

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة النمو %
1947	4.816	3.16
1957	6.339	2.68
1965	8.097	3.10
1977	12.000	3.28
1987	16.335	3.13
1997	22.026	3.04
2007	29.682	3.02
2009	31.664	* 3.01
2010	32.481	3.24
2011	33.330	** 3.33

* الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

المصدر نفسه، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، كانون الثاني، 2007.

** جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010– 2011، ص49– 50.

شكل (1)

تطور اعداد السكان في العراق للمدة 1947– 2011

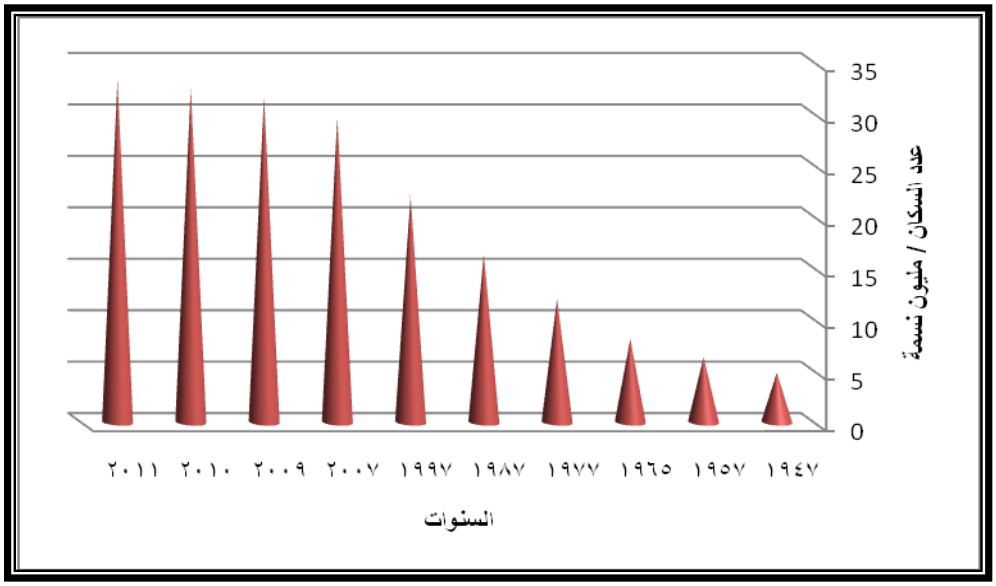

المصدر: بالاعتماد على جدول (1)

فهذا النمو السكاني يترتب عليه زيادة الطلب على الغذاء تقدر بنحو (70%) في الدول النامية و(55%) في الدول المتقدمة لان الدول الفقيرة اذا ارتفع دخلها فانها تنفق على شراء الغذاء أكثر مما تنفق على أي سلع أُخرى[3].

وفي خلال الفترة من 1650- 1850 كان تطور الاساليب الجديدة في الزراعة والصناعة والنقل والاستقرار السياسي النسبي من العوامل الهامة التي ادت إلى تزايد سكان الغرب زيادة جعلت روبرت توماس مالثوس يكتب نظريته المشهور في الفترة من 1800- 1802 محذرا من عواقب التزايد السكاني والصراع بينه وبين الموارد الغذائية السائدة[4].

وكان فحوى المفهوم المالثوسي ان قدرة التزايد السكاني أكبر بكثير وبغير حدود من قدرة الارض على إنتاج وسائل العيش وذكر مقولته الشهيرة بان الزيادة السكانية تتبع متوالية هندسية بينما زيادة الغذاء تتبع متوالية عددية أي انه بافتراض ان موارد الغذاء يمكن ان تتضاعف كل عشرين عاما مثلا فان ذلك يعني ببساطة انه بعد مائة عام سيتضاعف الغذاء ستة مرات بينما سيتضاعف السكان اثنان وثلاثون مرة بالمدة نفسها كما تبينه الارقام الاتية[5]:

السنوات	صفر	20	40	60	80	100
وحدة الغذاء	1	2	3	4	5	6
وحدة السكان	1	2	4	8	16	32

وهكذا اذا لم يستطع الإنسان حل مشكلة الغذاء سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى ان ياتي الوقت الذي يحدث عنده (التقاطع) أي أن تتجاوز معدلات نمو السكان معدلات الزيادة في امدادات الغذاء. وعندئذ يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء أو الحرب[6].

من جهة أُخرى يقود النمو السكاني المتزايد والفقر إلى التدهور البيئي خاصة في الأراضي الهامشية نظرا لانه يقلص حجم المزارع ومن ثمَّ يدفع بالمزارعين إلى ترك أراضيهم للبحث عن أراضٍ جديدة أو فرص عمل أُخرى في اماكن أُخرى. وتعتبر عمليات ترك المزارعين لأراضيهم وتحولهم إلى ايدي عاملة رخيصة والحروب والصراعات الاجتماعية والكوارث الطبيعية (الجفاف والفيضانات) عاملاً يدفع بالسكان

ليصبحوا أكثر تنقلا وينقلون معهم بالتالي عمليات التدهور للمجتمعات المتواجدة في المناطق غير المتدهورة حاليا[7].

وتأسيساً على ذلك فان النظرية المالثوسية وعلى الرغم من ان فيها نوعاً من الواقعية فيما يخص زيادة اعداد السكان وتأثير ذلك على المساحات الصالحة للزراعة، اذ ان أي زيادة في اعداد السكان تحصل على حساب الأراضي الصالحة للزارعة التي لها دور في توفير الغذاء للسكان. فضلا عن ذلك فان الحجم السكاني الكبير يقود بالنتيجة إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي على الغذاء الذي سيصبح بدوره متوفرا من خلال الاستيرادات الأمر الذي يساعد في زيادة التبعية الغذائية للخارج فضلا عن زيادة الفجوة الغذائية وعدم تحقيق الأمن الغذائي مما يشكل ضعفا في قدرة وقوة أي دولة ومنها العراق وعامل ضعف في الأمن الوطني بسبب زيادة السكان على حساب الإنتاج الزراعي.

الا أنّ الأمر لا يتعلق بكم السكان المطلق من حيث علاقته بالإنتاج الزراعي ولكن لابد من التطرق إلى متغير اخر يرتبط بهذا الكم السكاني وهو التحضر Urbanization ودرجة الحضرية Urbanism.

فالتحضر عملية معقدة للتغير الاقتصادي والاجتماعي عملت على نقل المجتمع من حالة يسودها الريف إلى حالة يسودها الحضر، ويشار إلى مستوى التحضر بالمرحلة التي وصلت اليها دولة في مرحلة زمنية معينة.

اما مصطلح الحضرية فيشير إلى العملية التي تدل على نمط الحياة التي يتميز بها كمجتمع في المدينة ويعرفها لويس ويرث بانها طريقة حياة الناس Style of Life[8].
Brann S. and Other Northam 1979, P. 39, 1983, P. 5.

والتحضر عملية اجتماعية تتكون في سياقها أنماط وشروط الحياة المدنية المميزة واشكال التوطن المدنية، التحضر مرحلة تاريخية تكونت وتاثرت في تطورها بتطور أسلوب الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل. وهكذا فان الفصل بين سكان المجتمع الواحد إلى سكان ريف وسكان حضر (المدن) بشكل مقياس درجة التحضر أو درجة الريفية لهذا المجتمع[9].

والتحضر عبارة عن تركيز السكان، وتتميز عملية تركيز السكان بمظهرين:

1. زيادة عدد المراكز الحضرية.

2. زيادة حجم المراكز الحضرية ونتيجة لذلك تزاداد نسبة السكان الذين يعيشون في المراكز الحضرية[10].

أو كما يعرفه (ورث) Wirth انه عملية انتقال السكان من الارياف إلى المدن وما يصاحب هذه العملية من زيادة في حجم السكان وارتفاع الكثافة وعدم التجانس السكاني[11]. مما يعني انه انتقال جماعات تعني بالزراعة إلى جماعات تتركز نشاطاتهم في الحكم والتجارة والصناعة أو المصالح المرتبطة بها[12].

ويشير جدول (2) إلى ارتفاع النسبة المئوية للنمو الحضري في العراق للمدة 1947– 2011 مما يدلل على أنّ الهجرة من الريف إلى المدن مازالت مستمرة وبازدياد واضح اذ وصلت نسبة التحضر من (30.2%) عام 1947 إلى (71.09%) عام 2011.

فيما انخفضت النسبة المئوية للمناطق الريفية لتنخفض من (69.8%) عام 1947 إلى (28.9%) للعام 2011، الأمر الذي افرغ الريف من الايدي العاملة المخصصة للإنتاج الزراعي، فضلا عن الارتفاع الكبير في الانفاق الاستهلاكي لتناقص الأراضي الزراعية سواء لتركها أو تجريفها لغرض الاستعمال السكني مما قاد إلى تعثر برامج التنمية الزراعية وهذا يرجع إلى عدم وضوح السياسات الزراعية للحد من هذه الظاهرة.

ويشير الجدول (2) إلى ارتفاع النسبة المئوية للنمو الحضري في العراق للمدة 1947–2011 مما يدلل على ان الهجرة من الريف إلى المدن مازالت مستمرة وبازدياد واضح إذ وصلت نسبة التحضر من (30.2%) عام 1947 إلى (71.09%) عام 2011 فيما انخفضت النسبة المئوية للمناطق الريفية لتنخفض من (69.8%) عام 1947 إلى (28.9%) للعام 2011، الأمر الذي افرغ الريف من الايدي العاملة المخصصة للإنتاج الزراعي، فضلا عن الارتفاع الكبير في الانفاق الاستهلاكي لتناقص الأراضي الزراعية سواء لتركها أو تجريفها لغرض الاستعمال السكني مما قاد إلى تعثر برامج التنمية الزراعية وهذا يرجع إلى عدم وضوح السياسات الزراعية للحد من هذه الظاهرة.

جدول (2) تطور سكان الريف والحضر في العراق خلال المدة 1947- 2011 (مليون نسمة)

السنة	الحضر	الريف	المجموع	النسبة المئوية	
				للحضر	للريف
1947	1.456	3.369	4.826	30.2	69.8
1957	2.445	3.853	6.298	38.8	62.2
1965	4.111	3.935	8.047	51.1	48.9
1977	7.646	4.354	12.000	63.7	36.3
1987	11.468	4.866	16.335	70.2	29.8
1997	15.069	6.977	22.046	68.4	31.6
2009	22.453	9.211	31.664	70.9	29.08
2010	23.062	9.419	32.481	71	29
2011	23.697	9.632	33.330	71.09	28.9

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

1. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الثاني، جامعة بغداد، 2002، ص224.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010- 2011.

ويظهر عادة اثر التحضر في استهلاك الغذاء بوضوح عبر عملية حصر استهلاك الغذاء، فقد اظهرت كافة الإحصاءات الميدانية التي جرت في المنطقة العربية ومنها العراق خلال العقدين الماضيين الحقائق نفسها:

متوسط استهلاك عالٍ في المناطق الحضرية مع تعدد واضح لأنواع الاغذية سيما استهلاك المنتجات الحيوانية والفواكه والخضار والسكر في المدن أكثر منه في المناطق الريفية[13].

ومن هنا يظهر اثر التحضر على الأمن الغذائي في العراق من خلال الاتي:

1. ترك الأراضي الزراعية وبوارها وعدم الاستفادة منها.
2. تحول الفلاح المنتج للغذاء في الريف إلى عنصر مستهلك للغذاء في المدن.
3. زيادة الطلب على الغذاء نتيجة تغير أسلوب الحياة الحضرية urbanism.
4. غالبا ما تسود العادات والتقاليد القبلية والعشائرية المائلة إلى البهرج أو البذخ الغذائي للمباهاة والمحاكاة نتيجة لعملية ترييف المدن.
5. يعد سكان الحضر أكثر الناس (السكان) تاثرا بنقص الأمن الغذائي واذا ما تركز السكان في الحضر ستزداد مشكلة الأمن الغذائي اثرا وتعقيدا.
6. التأثر والتشبه بالمطبخ الغربي (عبر القنوات الفضائية) مما يزيد من الطلب على الغذاء.

7. ازدياد معدل البطالة ومعدل الاعالة في المدن مما يزيد من فرص الحصول على الغذاء بالنوعية والكمية المطلوبة.
8. زيادة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء مما يزيد من الفجوة الغذائية والتبعية الغذائية لزيادة الطلب عليه.

المبحث الثاني:العنف الحضري

من الطبيعي في مجتمع مكون من شرائح اجتماعية متعددة فضلا عن وجود تباين كبير في المستوى الثقافي والتعليمي والمادي أنْ تظهر بعض المشاكل الاجتماعية حيث تظهر بعض حالات الانحراف والجريمة ولأسباب عديدة منها ارتافع كلفة المعيشة واتساع باب الانفاق بشكل كبير والاحتكاك بثقافات ومفاهيم غريبة[14].

ومن جانب اخر اشار جالتونج J.Galtung المتخصص في بحوث السلام إلى ثلاثة اشكال من (العنف) كأسباب للجوع والفقر على نطاق العالم[15].

1. العنف المباشر: وهو عنف يعمل بصورة ملموسة، كما هو الحال في شكل التهديد المباشر مثل (الحرب والدمار).
2. عنف غير مباشر: العنف الهيكلي وينتج بواسطة الهياكل الاجتماعية التي تدفع اعداد كبيرة من البشر إلى هامش المجتمع وتمنعهم من التمتع بحياة صحية فعالة.
3. العنف الثقافي: المتأتي من ألفاظ في ثقافات أو اديان تشرع ا لعنف المباشر والهيكلي. ان هذا هو البعد الايديولوجي للعنف (Galtung, 1991).

وعلى الوجه الاخر للعملة فان النقص في الامدادات للسلع الغذائية يؤدي إلى حدوث اضطرابات في المجتمع ويُزيد من الضغط على موازنات الدول نتيجة الارتفاع المستمر في معدلات الدعم الحكومي، وبسبب هذه العوامل تعمل حكومات كثيرة ومنها العراق مضطرة إلى اتخاذ اجراءات وتدابير متعددة لضمان امن غذائي دائم لسكانها.

ففي العديد من الدول بدا النظام الاجتماعي فعلا بالانهيار امام ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانتشار الجوع واندلعت اعمال الشغب القاتلة بسبب الغذاء في عدد من الدول في عام 2008[16]، وهذا راجع إلى التحصر السريع في الدول العربية، ومنها العراق ومصر والسودان وازدياد المهمشين الحضر وارتفاع نسبة الفقراء.

وفي الوقت الحاضر تشهد الدول اضخم انتقال سكاني في جميع العصور وما لم تعالج هذه المشكلات بالطريقة الملائمة وفي الوقت المناسب فان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكثير من هذه الدول والاقاليم قد يتاثر على نحو جسيم بل ربما يعرض السلام العالمي للخطر[17].

وهنا لابد من الاشارة إلى ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهما دور كبير في رفع الأسعار متزامنا مع الحد من التكيف الهيكلي لتنشيط الاقتصاد العراقي وذلك من خلال رفع الدعم عن الغذاء والمشتقات النفطية وزيادة فرض الضرائب، الامر الذي يؤدي إلى عواقب وحوادث واضطرابات في حالة عدم تحقيق الأمن الغذائي ومثال ذلك ثورة الخبز في مصر والسودان والارجنتين وفيتنام والفليبين. خريطة (1)

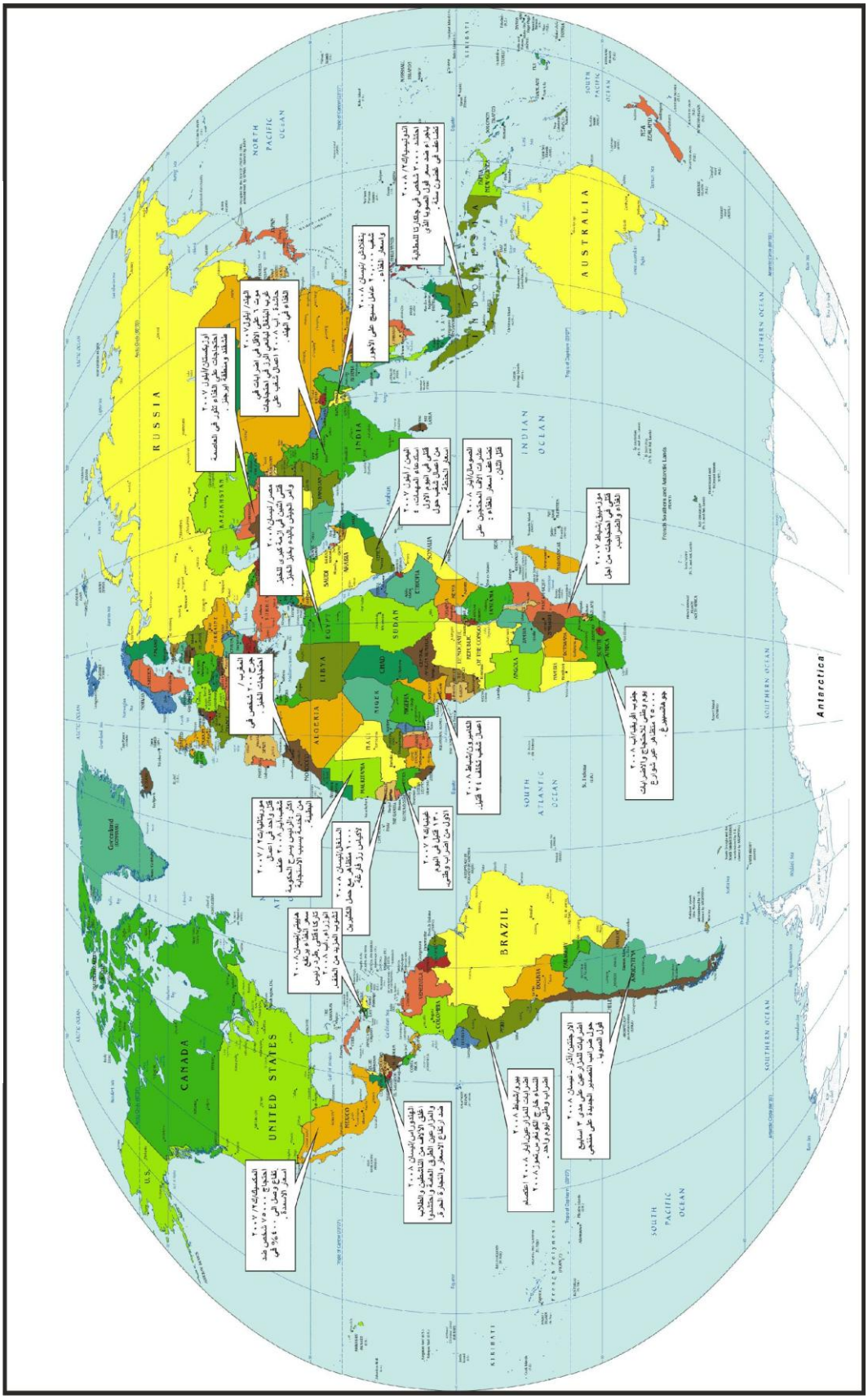

خريطة (1) ازمة الغذاء والجوع والشغب في العالم

التوسع الحضري:

لقد ارتفع عدد السكان الحضر من حوالي (1.5) مليون نسمة إلى (11.5) مليون نسمة بين تعدادي 1947– 1987 بمعدل نمو وصل إلى (5.3%) مقابل (3.1%) لاجمالي السكان في حين لم يزد معدل نمو سكان الريف عن (0.9%) سنويا خلال المدة نفسها ومن الجدول (3) يمكن ان نستنتج الحقائق الاتية:

1. إنَّ درجة التحضر في العراق قد ازدادت إلى أكثر من الضعف بين عامي 1947–1987 في مدى (40) عاما حيث ازدادت من (30%) إلى نحو (70%) بين التعدادين وحصل العكس لدرجة التريف، وهذا يعني ان العراق شهد نموا حضريا سريعا، بل يعد واحدا من دول العالم السريعة التحضر وفي عام 1997 انخفضت درجة التحضر إلى نحو (68%) وقد يكون للعامل الاداري دورا كبيرا في ذلك.
2. إنَّ معدل نمو السكان الحضر عموما يفوق معدل نمو اجمالي السكان، وكانت الزيادة بمقدار الضعف خلال المدة 1947– 1957 (5.3% مقابل 2.7%) ثم قل الفرق بين اخر تعدادين 1977– 1987 فبلغ (4.1%) مقابل (3.1%) بسبب تناقص الهجرة الريفية خلال السنوات الأخيرة قياسا بالسنوات الأولى.
3. إنَّ النمو السكاني الحضري قد فاق النمو السكاني الريفي حيث بلغ نحو ستة اضعاف النمو الريفي (5.3%) للحضر مقابل 0.9% للريف خلال المدة 1947–1987، مما يشير إلى توسع حضري كبير وبروز فاعلية الهجرة الريفية إلى الحضر.
4. إنَّ نسبة النمو السكاني الحضري للفترة 1947– 2007 قد بلغ إلى الضعف إلى نسبة النمو السكاني الريفي مما يشير ازدياد نسبة السكان الحضر وازدياد الهجرة الريفية نحو المدن لتوافر فرص العمل وبنسبة نمو سكاني اجمالي (3%) لعام2007. ينظر الشكل (2–3)

جدول (3)

عدد السكان الحضر والريف ومستوى ومعدل التحضر ومعدل النمو السكاني للمدة 1947-2007

العام	الحضر	الريف	المجموع	نسبة الحضر*	معدل التحضر**	معدل نمو السكان		
						الحضر	الريف	الاجمالي
1947	1.456.155	3.369.845	4.856.000	30.2	–	–	–	–
1957	2.445.222	3.853.754	6.299.000	38.8	2.5	5.3	1.4	2.7
1965	4.111.799	3.935.616	8.047.000	51.1	3.5	6.7	0.3	3.1
1977	7.646.054	4.354.443	12.000.497	63.7	1.9	5.3	0.8	3.4
1987	11.468.969	4.866.230	16.335.199	70.2	1.0	4.1	1.1	3.1
1997	14.975.170	7.021.499	21.996.669	68.1	0.04 -	2.7	3.7	3
2007	19.752.833	9.929.248	29682081	66.5	2.8	–	–	3

المصدر: التعدادات السكانية في العراق 1947، 1957، 1965، 1977، 1987، 1997.

1. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الثاني، بغداد، 2002، ص711- 714.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لسنة 2007، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، كانون الثاني، 2007، ص9.

$$\text{* استخراج نسبة التحضر وفق المعادلة} = \frac{\text{عدد السكان الحضر}}{\text{اجمالي عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{** معدل النمو الحضري} = \left(\sqrt[10]{\frac{\text{التعداد الثاني}}{\text{التعداد الأول}}} - 1\right) \times 100$$

إنّ سكان المدن هم أكثر تعرضا واسهل تاثرا باية ازمة غذائية لاسيما الفقراء منهم. ففي العراق بلغ معدل سكان الحضر كنسبة من سكان العراق في تعداد 1957 (38.8%) ارتفع إلى (63.7%) عام 1977 ثم إلى (70.2%) عام 1987 ثم إلى (68.1%) عام 1997 و(66.5%) عام 2007. واغلب هؤلاء يتركزون في ثلاثة مدن كبيرة هي بغداد العاصمة وبنسبة (31.1%) والبصرة وبنسبة (7.6%) والموصل وبنسبة (8.6%) وقد بلغ عدد الفقراء في الحضر ما يعادل (6.9) مليون فرد أي ما نسبته (16%) من فقراء العراق لعام 2007[18].

شكل (2)

نسبة التحضر في العراق حسب تعدادات 1947- 2007

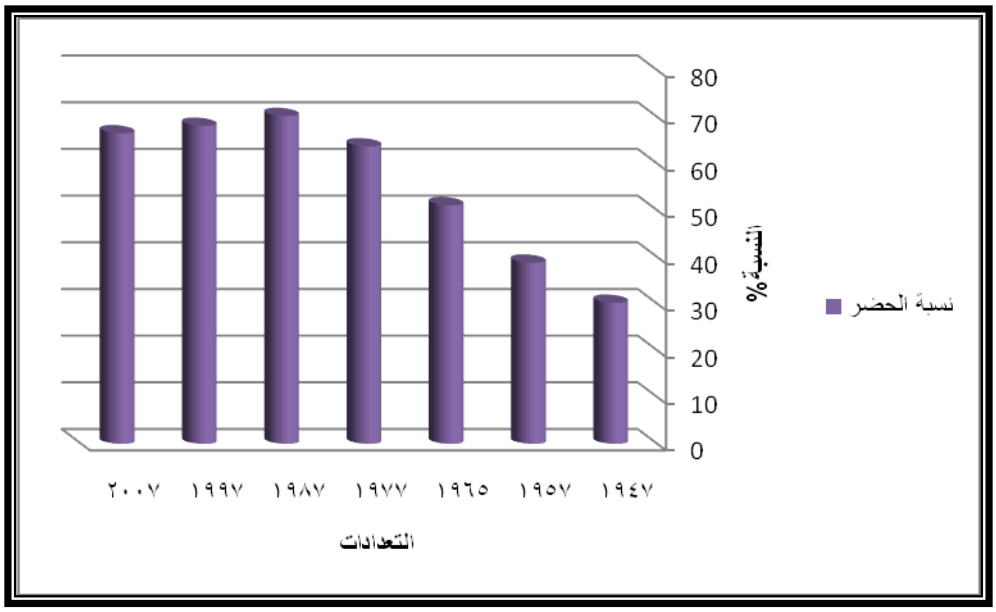

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3)

شكل (3)

معدل التحضر في العراق حسب تعدادات 1947- 2007

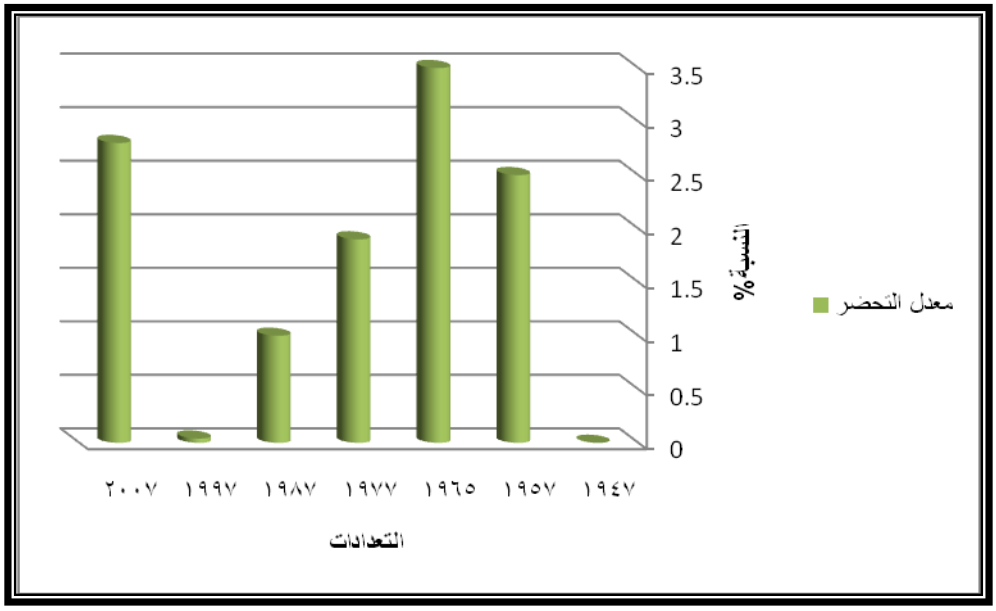

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3)

كما أنَّ التوجه نحو اقتصاد السوق، سيركز معظم الاستثمارات في المدن ما يشكل عامل جذب جديد لسكان الريف إلى المدن ويفرغ الريف من قواه العاملة، إلى جانب تدهور امكانات الإنتاج في التربة، وفي وسائل الإنتاج المتاحة. ان اتساع ظاهرة الفقر في الريف، ستدفع تيار الهجرة وزيادة الضغط على المدن، وان ما نشاهده اليوم في بعض اطراف المدن وخصوصا بغداد من اتساع لبعض العشوائيات يعني ان هناك عملية (هجرة) إلى المدن الرئيسة خصوصا[19].

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة نجد أن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ربما يعود عندما تحول الاقتصاد إلى اقتصاد الحرب في بداية الثمانينات من القرن الماضي. ولكن مع مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق نتيجة دخول الجيش العراقي إلى الكويت ازدادت نسبة البطالة لاسيما مع توقف القطاع الرئيس في الناتج المحلي الاجمالي (النفط) بما يشكله من ثقل في موارد الموازنة العامة، والبطالة اصبحت في اخطر مراحلها وازدادت تعقيدا بعد الاحتلال في 2003 ودخول العراق في دوامة العنف الداخلي، ومن الجدير الإشارة إلى أن التكوين المشوه لبنية الاقتصاد العراقي قد عمق من حدة معدلات البطالة فبعد ان كان معدل البطالة (2.4%) عام 1977 ارتفع ليصل عام 1993 إلى (8.3%) واستمر بالارتفاع ليصل نحو (15.4%) عام 1997 ثم وصل عام 2002 نحو (28.1%) وانخفض عام 2010 نحو (12%)[20].

وهذه المعدلات تقلل من امكانية الحصول على الغذاء بالكميات والنوعيات المطلوبة لاسيما في المدن وستجعل من العنف امرا محتما، وهذا يخفض من مستويات السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في العراق والتي بلغت (2580)[21] سعرة حرارية للفرد العراقي يوميا تؤمن مواد الحصة التموينية نصفها وهي اقل من المعدل العالمي.

واذا ما اضفنا إلى هؤلاء فئة المتقاعدين والمهمشين والذين يتركزون في المناطق الحضرية بشكل رئيس يمكن ان تتوقع احتمالات العنف بانواعه المختلفة.

ولقد تزايدت منذ الثمانينيات القرن العشرين نسبة الفئات المهمشة، اقتصادية، واجتماعياً، وسياسيا، في العديد من الدول العربية ولاسيما في ظل الاثار السلبية التي ترتبت على سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها هذه الدول. ويشكل فقراء المدن نسبة مهمة من المهمشين، لاسيما أولئك الذين اللذين نزحوا اليها من الارياف

بحثاً عن ظروف وفرص افضل للحياة ولكن نظرا الى ان البنى والهياكل الإنتاجية والخدمية في مدن العديد من الدول العربية هي اضعف من ان تستوعب القادمين الجدد اليها، فقد تجمع هؤلاء على حواف هذه المدن في احياء عشوائية وتجمعات من الاكواخ والعشش التي تفتقر الى الخدمات والمرافق، ولذلك شكلوا احزمة من الفقر حول مدن كبرى مثل: القاهرة وبيروت والرباط والجزائر وتونس وغيرها، واصبح هؤلاء يشكلون مادة خام للعمل السياسي العنيف، وخزاناً بشرياً لتغذية جماعات التطرف والعنف والجريمة في العديد من الحالات[22].

ولاسيما ان هؤلاء المهمشين غالباً ما يفتقرون الى امكانيات شراء السلع الاساسية وأهمها الغذاء الذي ترتفع أسعاره باستمرار، علما بانهم لايستطيعون رفع دخولهم بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، مما يدفعهم الى الاحباط ومن ثمَّ الى السلوك العنفي.

وفي اطار تحليل العلاقة بين الاقتصاد واعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي اكدت بعض الدراسات أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها دول عربية عديدة لمواجهة ازمتها الاقتصادية اسهمت في تصاعد اعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في هذه الدول خلال بعض سنوات الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين وذلك على غرار ما حدث في كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن والاردن وغيرهما. وقد درج بعض الباحثين على وصف اعمال الاحتجاج والعنف هذه بـ(شغب الغذاء) أو (اضطرابات صندوق النقد الدولي) حيث جاءت في الغالب كردود افعال شعبية على قرارات اتخذتها حكومة هذه الدولة أو تلك لتطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين بشان الاصلاح الاقتصادي. ونظرا لان الآثار الناجمة عن قرارات خفض أو الغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وزيادة أسعار السلع الأساسية، وزيادة الضرائب وتخلي الدولة عن مسالة التوظيف... الخ ونظرا إلى ان هذه القرارات تصيب فئة واسعة من السكان، وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل والمهمشين وشرائح من الطبقة الوسطى فان اعمال العنف المترتبة عليها اتسمت في حالات كثيرة باتساع نطاقها، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث اعداد المشاركين فيها، كما اتسمت بزيادة حدتها، الامر الذي استدعى تدخل الجيش للسيطرة على الاحداث في العديد من الحالات. وهكذا يتضح ان

سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد اضرت بالتوازنات الاجتماعية وشكلت مصدرا لعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول[23].

ومن هنا فان ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية وازدياد التضخم والفقر والبطالة يقود إلى العنف الحضري سيما ان البطالة والفقر تتفشى في المناطق الحضرية ومراكز المدن وتحصل نتيجة عدم قدرة المدينة على استيعاب الاعداد الكبيرة في الوظائف أو الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص.

الاستنتاجات

1. إنّ انخفاض المعروض من السلع الغذائية الستراتيجية مثل القمح والرز وانخفاض الانتاج الزراعي المحلي ادى إلى ظهور فجوة غذائية مستمرة بسبب التزايد السكاني والتغيرات في الانماط الغذائية نتيجة الانفتاح على الاسواق العالمية الأمر الذي ادى إلى الانكشاف الاقتصادي والاعتماد المتزايد على الاستيراد من الخارج مما قاد إلى تحديات كبيرة في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

التوصيات

1. التوجه نحو بناء البنية التحتية وتاهيل المشاريع الستراتيجية للصناعات الغذائية على أنْ توزع مثل هذه المشاريع جغرافيا حسب الحاجة السكانية للعراق لتعزيز الأمن الغذائي وتمويل العاملين في قطاع الصناعات الغذائية واعفاءهم من الضرائب ليتمكنوا من منافسة السلع الأجنبية المستوردة.
2. الترويج لسياسة الثقافة الغذائية اعلاميا والتوجه نحو ترشيد الاستهلاك الغذائي وعدم التبذير فوق الحاجة المطلوبة ولاسيما في المناطق الحضرية التي انتقلت اليها عادات الريف في المناسبات وغيرها.
3. وضع السياسات السكانية والاقتصادية والبيئية التي من شأنها حماية المناطق الزراعية الريفية والمناطق الحضرية وايجاد نوع من الموازنة بين الغذاء والنمو السكاني والحد من الزيادات السكانية وتقليل التفاوت بين الريف والمدينة للحد من الهجرة وزيادة تحضر المدن التي من شانها أنْ تضاعف الحاجة إلى الغذاء وبالتالي انخفاض المساحات المزروعة التي تفقد وظيفتها بتوفير الغذاء للسكان.

المصادر

* السلع الاستراتيجية تشمل الحنطة والرز والشعير وفي الاونة الأخيرة صنفت من ضمن السلع الاستراتيجية السكر والزيوت النباتية واللحوم.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014، بغداد، كانون الاول، 2009، ص34.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقديرات سكان العراق لسنة 2007- 2012، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، كانون الثاني، 2007.

(3) P. Sargant Florsance, Atlas of Economic structure and polices, visual Analysis series, vol.2. oxford 1970, P. XIX.

للمزيد ينظر: علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص386.

(4) منير اسماعيل ابو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الديمغرافية (السكانية) دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الاولى، 2010، ص67.

(5) فتحي ابو عيانة، جغرافية السكان واسسها الديموغرافية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص473.

(6) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مصدر سابق، ص22.

(7) محمود الاشرم، اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتاليف والنشر، دمشق، 2003، ص366.

(8) كايد عثمان ابو صبحة، جغرافية المدن، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثالثة، 2010، ص53.

(9) عماد مطير خليف الشمري، جغرافية السكان الاسس والاركان في التطبيق، ليبيا، الطبعة الاولى، 2011، ص206.

(10) كواكب صالح حميد البيرماني، السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص100.

(11) Louis Wirth "Urbanism as a way of life" American Journal of Sociology, vol. Xliv, No.1, July. 1938, P. 1.

(12) عبد الله مرقس رابي، التحضر في مدينة الموصل ما بين 1947- 1987: دراسة ميدانية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1995، ص5.

للمزيد ينظر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الثاني، جامعة بغداد، 2002، ص651.

(13) محمود الاشرم، اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء، مصدر سابق، ص392.

(14) محمد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن، العراق، بغداد، 2010، ص276– 277.

(15) Hons- Geogre Bohle Fred Kriiger, the Political Economy of Hunger, 3 volumes, 1991, p. 101.

(16) Mhtml: file://1world wide crisis the Geopolitics of Food scarcity-SPIEGEL. Mht 23/9/2012, p. 1-4.

(17) اعلان روما بشان الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للاغذية، مؤتمر القمة العالمي للاغذية 13–1996/11/17، روما، ايطاليا، انترنت:
http://www.fao.org/DOCREP/003/w3613a/w3613AOO.HTM.

(18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني التحليلي للاهداف الانمائية للالفية، اب، 2010، ص4.

(19) كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص103.

(20) اديب قاسم شندي، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، دراسات اقتصادية، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد (25)، 2011، ص93.

(21) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، هيئة احصاء اقليم كردستان، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونسيف)، وبرنامج الاغذية العالي WFP ، ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO, ، العجز الغذائي في العراق، آب، 2010، ص4.

(22) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت – تموز، 2008، ص405.

(23) حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص261– 262.

The relation between food security and urban violence

Thesis Produced By

Abdullah Ali Katham

Assistant professor Doctor **Abbas Ghali Dawood Al-Hdithi**

Assistant professor Doctor **Aayad Abdul Rida Abd A'l Ibrahem**

Abstract

The size of population is an important consumption function then the imbalance between consumption in one hand, and the production and resources in another hand, may be lead to faild of food security plans. The increase of percentage of urban growth in Iraq from 1947 to 2011 indicate to that the migration from rural is still because failed of agricultural development policies and programs. Beside that, the demand increase on food as a result of life style change population increased the complex of food problem and then the possible of violence. Galtung indicate to three kinds of violence as a result of poverty and hunger at world scale: direct violence, indirect violence and cultural violence. Thus, the political, economical and social stable for many states include Iraq may be collapse, and the world peace may be in dangerous because the food insecurity in urban Areas.